رقم الترميز الدولي / ISSN (P): 2710-2653
ISSN (E): 2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 / 2019

تاريخ استلام البحث ١٧ / ١٠ / ٢٠٢٥
تاريخ قبول البحث ٢٣/ ١١ / ٢٠٢٥
تاريخ النشر ٣٠ / ١٢/ ٢٠٢٥

العلاقة بين الاعتماد الدولي المتبادل والأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليج العربية

The relationship between international interdependence and national security of the Gulf Cooperation Council countries

الباحثة: شهد سرمد عبدالحميد
Shahd Sarmad Abdulhamid

أ.د. سالم مطر عبدالله
Prof. Dr. Salem Matar Abdullah

جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية

University of Mosul / College of Political Science

shahad.23psp24@student.uomosul.edu.iq

dr-salimalsabaawi2000@uomosul.edu.iq

IRAQI Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

يتناول البحث تحليل العلاقة الإشكالية بين متغيرين رئيسيين هما: "الاعتماد الدولي المتبادل" بوصفه ظاهرة مركزية في النظام الدولي المعاصر، و"الأمن القومي" بمفهومه الشامل لدول مجلس التعاون الخليج العربية. ففي ظل بيئة إقليمية ودولية تتسم بالسيولة والتحولات المتسارعة، تجد دول المجلس نفسها أمام معادلة معقدة، تحاول التوازن فيها بين ضرورات الانخراط في شبكات الاعتماد المتبادل لتحقيق التنمية والازدهار، ومتطلبات صون أمنها القومي واستقلالها الاستراتيجي.

يهدف البحث إلى تقديم تحليل لأبعاد الاعتماد الدولي المتبادل في السياق الخليجي، ورصد آثاره المزدوجة على الأمن القومي لدول المجلس، من خلال تفكيك أبعاده وتقييم انعكاساته على استقلالية القرار وصياغة الاستجابات الاستراتيجية لهذه الدول، لتعظيم المكاسب المحتملة وتقليل المخاطر الناجمة عن التبعية المفرطة، عبر الاجابة عن المشكلة البحثية التي تتمحور بالسؤال المركزي الآتي: إلى أي مدى يؤثر الاعتماد الدولي المتبادل، بأبعاده الاقتصادية والسياسية والأمنية، في الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي؟ معتمداً على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة.

الكلمات المفتاحية: "الاعتماد الدولي المتبادل"،" الأمن القومي"،" دول مجلس التعاون الخليجية"

Abstract

This research analyzes the complex relationship between two key variables: "international interdependence," a central phenomenon in the contemporary international system, and "national security" as it pertains to the Gulf Cooperation Council (GCC) states. In a fluid and rapidly changing regional and international environment, the GCC states find themselves facing a complex equation: balancing the necessity of engaging in interdependent networks to achieve development and prosperity with the requirements of safeguarding their national security and strategic independence.

The research aims to analyze the dimensions of international interdependence within the Gulf context and examine its dual impact on the national security of the GCC states. This is achieved by deconstructing its dimensions and assessing its repercussions on the independence of decision-making and the formulation of strategic responses by these states. The goal is to maximize potential gains and minimize the risks arising from excessive dependence by addressing the central research question: To what extent does international interdependence, with its economic, political, and security dimensions, affect the national security of the GCC states? The research employs a descriptive-analytical approach and a case study methodology.

Keywords: "International Interdependence," "National Security," "Gulf Cooperation Council States".

المقدمة

تشهد سياسات دول مجلس التعاون الخليجي تحديات متزايدة وذلك بفعل تحولات الاعتماد الدولي المتبادل وذلك للاستجابة لمتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية المتسارعة على الصعيدين الاقليمي والدولي، إذ ادى تزايد التهديدات، ولاسيما غير تقليدية كالارهاب العابر للحدود وزيادة فاعلية الفواعل العنيفة من غير الدول، والتهديدات السيبرانية، والاعتماد المتزايد على التكنلوجيا الرقمية الى اعادة صياغة ترتيب الاولويات الامنية لدول المجلس وتنوع خيارات الاستجابة من خلال التكامل الأمني عبر مشاريع دفاعية مشتركة، وكذلك التوجه نحو الاكتفاء الذاتي في مجال الاستثمار، والطاقة والغذاء والتقنيات العسكرية، ومع ذلك فإن دول المجلس تواجه قيوداً ناتجه عن التنافس بين القوى الكبرى والاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل والضعف في مجال الأمن الغذائي والمائي، تحاول دول المجلس تحقيق استراتيجية متوازنة بين التحديات والاستجابة لتحقيق الأمن.

وفي ظل تغيرات البيئة الاقتصادية والتحول نحو الطاقة المتجددة وتراجع الطلب المتزايد على النفط تفرض على دول المجلس اعادة النظر في استراتيجيتها الاقتصادية وتنوع مصادر الدخل وذلك لاستدامة أمنها القومي، لتقلل من الاعتماد على القوى الخارجية وتزيد من قدرتها على مواجهه التهديدات المستقبلية، وبناء على ذلك تتزايد اهمية مراجعة الخيارات والسياسات الاستراتيجية التي تتخذها دول المجلس وذلك من خلال تبني سياسات استراتيجية متوازنة لتعزيز التعاون البيني وتقليل الاعتماد على القوى الخارجية.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث من قيمته المضافة على المستويين النظري والتطبيقي:

– الأهمية العلمية (النظرية): تكمن الأهمية العلمية في كون البحث محاولة لـ "تبيئة" النقاش النظري حول جدلية الاعتماد المتبادل والأمن القومي. فبدلاً من الاكتفاء بتطبيق الطروحات الليبرالية "التي ترى الاعتماد المتبادل مصدراً للسلام" أو الواقعية "التي تراه مصدراً للضعف والتبعية"، يسعى البحث إلى تحليل التفاعل المركب بينهما في سياق فريد هو "الدولة الريعية الأمنية" في منطقة الخليج. وبذلك، يساهم البحث في تجاوز التعميمات النظرية، وتقديم إسهام معرفي إلى أدبيات العلوم السياسية والعلاقات الدولية عبر دمج مفاهيم الاقتصاد السياسي الدولي مع الدراسات الأمنية، وإبراز التفاعلات المعقدة بين الانفتاح على النظام الدولي ومتطلبات الحفاظ على السيادة والأمن القومي.

– الأهمية العملية (التطبيقية): تتجسد الأهمية العملية في تقديم إطار تحليلي يمكن أن تستفيد منه الجهات الرسمية ومراكز صنع القرار في دول المجلس لفهم كيف يؤثر الاعتماد الدولي المتبادل في أمنها القومي بمختلف أبعاده. كما يمكن أن تكون نتائج البحث مرجعاً لتطوير سياسات اقتصادية وأمنية أكثر توازناً، تدعم القدرة على التعامل مع الأزمات الإقليمية والدولية، وتساهم في تعزيز استقرار المنطقة على المدى الطويل.

اهداف البحث: تتحدد اهداف البحث فيما يلي:

– تفكيك أبعاد العلاقة بين مجالات الطاقة "الاعتماد النفطي"، والاقتصاد "التجارة والاستثمار"، والأمن "التحالفات العسكرية واتفاقيات الدفاع المشترك".

– تقييم الآثار الإيجابية والسلبية للاعتماد المتبادل على استقلالية القرار السياسي، والأمن الاقتصادي، والقدرات الدفاعية لدول المجلس.

مشكلة البحث: في ظل تنامي الاعتماد الدولي تشهد البيئة الدولية متغيرات معقدة بين الدول في المجالات الاقتصادية، السياسية، الامنية، التكنلوجيا ونظراً لارتباط اقتصاد دول المجلس واسواقها ومصادر قوتها في المنظومة العالمية فأنها تنعكس على أمنها القومي وان هذا الارتباط يتيح لها فرص تعاون وعقد شراكات، وفي الوقت ذاته تواجه تحديات ومخاطر، ومن هنا تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس: "إلى أي مدى يؤثر الاعتماد الدولي المتبادل، بأبعاده الاقتصادية والسياسية والأمنية، في الأمن القومي لدول مجلس؟ ويتفرع من هذا السؤال تساؤلات فرعية عدة اهمها؟

- ما التهديدات التي تواجه امن دول مجلس التعاون الخليجي؟
- كيف تتفاعل الأبعاد الإيجابية (الفرص) والسلبية (القيود) للاعتماد المتبادل في تشكيل البيئة الأمنية لدول الخليج؟
- ما الاستراتيجيات التي تتبناها دول المجلس للتوفيق بين متطلبات الاعتماد المتبادل وحماية أمنها القومي؟
- ما طبيعة التحولات التي يشهدها الاعتماد الدولي المتبادل في دول مجلس التعاون الخليجي؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها: "توجد علاقة ارتباطية عكسية (سلبية) بين درجة الاعتماد الدولي المتبادل واستقلالية الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجية؛ فكلما زاد مستوى الاعتماد على القوى الخارجية في المجالين الاقتصادي والأمني، ضاقت مساحة المناورة الاستراتيجية وارتفعت درجة حساسية الأمن القومي لهذه الدول تجاه التحولات في النظام الدولي".

مناهج البحث: من أجل ضبط عناصر الخطة، تم الاعتماد على مقاربة منهجية تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة.

تقسيم البحث: وفقاً لما طرحته المشكلة البحثية والتساؤلات الناشئة عنها تم تقسيم البحث على مطلبين، تناول الأول: التهديدات الداخلية والخارجية للأمن القومي الخليجي، وخص المطلب الثاني: لتأثير الاعتماد الدولي المتبادل في الامن القومي لدول المجلس.

المطلب الاول: التهديدات الداخلية والخارجية للأمن القومي الخليجي:

تشهد دول المجلس عدة تهديدات داخلية وخارجية تؤثر في استقرارها السياسي وامنها القومي، وتتمثل بالتهديدات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والامنية والعسكرية.

أولا: التهديدات الداخلية للأمن القومي الخليجي:

هناك عدة تهديدات داخلية تؤثر في الامن الداخلي لدول المجلس وتتبع هذه التهديدات من البنية الداخلية للدولة في ادارة التحولات السياسية والاجتماعية والثقافية، ومن اهمها:

١. العمالة الوافدة: تمثل العمالة الوافدين من الدول الأجنبية من اهم التحديات التي تواجهها دول المجلس، فمع تزايد توافد العمالة قد يؤثر في استقرار دول المجلس من خلال تنامي العمالة على حساب اليد العاملة المحلية، مما يؤثر في ارتفاع نسبة البطالة لدى الفئات الوطنية العاملة، وكذلك قد يؤدي الى مشاكل اجتماعية بين المواطنين والعمالة الوافدة، كما ان طبيعة ظروف العمل جعلت هذا الموضوع محط للتدخل من قبل المنظمات الدولية،

ومنظمات حقوق الانسان، وهذا يعني تأثيره في جانب السلم الداخلي، ويُعد من مؤشرات التهديدات على امن دول المجلس[١].

ان الاعتماد المفرط لدول المجلس على العمالة الاجنبية في العمليات التنموية قد يؤدي الى تهميش دور المواطنين، إذ بلغ نسبتهم في الامارات العربية نحو ٢٠% من اجمالي السكان، ونحو ٨% من اجمالي القوى العاملة في القطاع العام [٢]. كذلك فان لارتفاع اعداد القوى العاملة له تأثيرات كبيرة في الانقسامات المجتمعية بين المواطنين نتيجة للاعتماد شبه الكلي على العمالة الوافدة، فقد أدى الى تفاقم معدلات البطالة في أسواق العمل الخليجية مما يحفز الاثار السلبية لمشكلة البطالة، ففي عام ٢٠٢١، ارتفعت القوى العاملة من فئة العمالة الوافدين في دول مجلس نحو (٣.٧) مليون بمعدل نمو يبلغ (٥٣٠) الف شخص في المتوسط سنوياً وارتفعت حصة غير المواطنين من القوى العاملة من ٦٦.٦% الى ٧٥.٦% مع انخفاض مماثل بنسبة المواطنين اي ان العمال الوافدين يشكلون الاساس للقوى العاملة، ولا سيما في قطاعات الاعمال المنزلية والخدمات[٣]. فضلاً عن ذلك تشكل العمالة الوافدة تحدياً امنياً وتهديداً حقيقياً لاستقرار دول المجلس، ومن الممكن ان يوظف هؤلاء الوافدين من دول اقليمية ودولية للقيام بدور ضاغط في المنطقة مما يشكل تهديداً للأمن والاستقرار[٤].

الشكل رقم (١) يوضح نسبة العمالة الوافدين في دول المجلس:

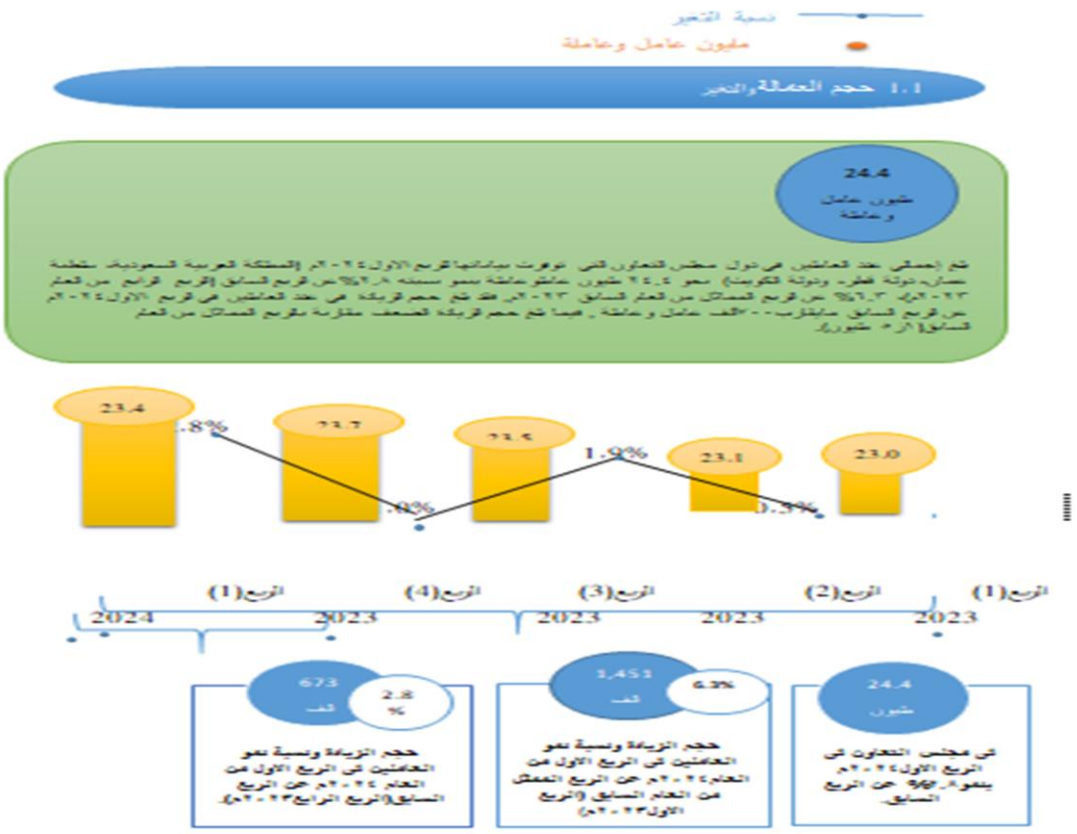

الشكل من اعداد الباحثة بالاستناد الى: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاحصاءات، (مسقط: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فبراير/ شباط، ٢٠٢٥)، ص١٠.

٢. الاعتماد على النفط وعدم التنوع الاقتصادي: يعد عدم التنوع الاقتصادي من اهم التهديدات الداخلية التي تواجه دول المجلس، فعدم تنوع دول المجلس لاقتصاداتها واعتمادها على النفط يؤثر في نشوء تحديات بنيوية التي بدورها تؤثر في التنمية الاقتصادية والأمن القومي للدولة، فضلاً عن اضعاف امنها الاقتصادي مما يجعلها مرتبطة بتقلب أسعار النفط، لاسيما في حال حصول مواجهة عسكرية في المنطقة يمكن ان تعرقل الامدادات النفطية، وبذلك ادركت بعض بلدان الخليج ضعف اقتصادها فتوجهت الى تنوع قطاعات غير النفطية كما هو الحال في الامارات والمملكة العربية السعودية، الا ان هذه التنوع لايزال مرتبط بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بنظام "الاقتصاد ريعي" الذي تعتمده دول المجلس، اساساً[٥].

ان عدم تنوع اقتصاديات دول المجلس يؤدي الى انكشاف اقتصاديات دول المجلس لكونه يمثل اقتصاد احادي الجانب وله عواقب وخيمة، فأي انخفاض في اسعار النفط يؤدي الى زيادة عجز الموازنة –على سبيل المثال– في عامي (٢٠١٥ و ٢٠١٦)، تكبدت اقتصاديات دول المجلس خسائر نحو (٣٩٠) مليار دولار أمريكي وعجز في الميزانية قدره (٣٠٠) مليار دولار أمريكي وذلك مع تقليص المساحة المالية لإيرادات الطاقة نتيجة لانهيار اسعار النفط[٦].

٣. التحديات التنافسية الخليجية– الخليجية: يمثل التنافس بين دول المجلس تحدياً كبيراً لأمنها القومي بسبب الصراعات حول "الزعامة" ورغبة كل دولة في سيادة المشهد الاقليمي، إذ بدأت كل دولة في العمل بفكرة بناء الهوية الوطنية والتفكير بالمصالح الخاصة لكل دولة وذلك عبر الانخراط في تحالفات وتكتلات دولية، وتمثل الازمة القطرية عام ٢٠١٧، مثالاً بارزاً على الانقسام في المواقف والسياسات التي كانت بمثابة تحدٍ أمني في منظومة التعاون لدول المجلس، إذ أثرت هذه الازمة في عدم التنسيق الامني والاستخباراتي بين دول المجلس، مما اعطى مبرراً للتدخلات الخارجية، لا سيما التدخل التركي والايراني والامريكي، الامر الذي ادى الى اضعاف الأمن الجماعي لدول المجلس واعاقة عملية التعاون الأمني، وهذا ترتب عليه فقدان عامل الثقة في المنظومة الأمنية الخليجية وتغيير مسار العلاقات والتحول من الامن الاجتماعي الى الامن الانعزالي[٧].

٤. الأمن السيبراني: يمثل الامن السيبراني من اهم التهديدات الداخلية التي تواجه دول المجلس في الوقت الراهن، إذ يمثل أحد اهم أعمدة الامن القومي للدول في ظل التطورات التكنولوجية المتلاحقة وذلك في ضوء اعتماد الدول في مجالاتها الأمنية والاقتصادية والعسكرية على التكنولوجيا الحديثة في هذه المجالات[٨]. إذ ممكن ان تستهدف الهجمات السيبرانية بنى تحتية ومؤسسات رسمية في الدول، وفي هذا السياق تعرضت دول المجلس الى هجمات (Ransomware) واسعة النطاق والتي استهدفت البنى التحتية تركزت على شركات معينة، فبحسب التقرير الصادر من شركة(Goup–Ib) تم تسجيل العديد من الهجمات السيبرانية فقد استهدفت تلك الهجمات الشركات الأماراتية بنسبة ٣٣% والشركات السعودية بنسبة ٢٩% والشركات الكويتية بنسبة ٢١%، بينما كانت نسبة استهداف الشركات في قطر، وسلطنة عمان، والبحرين نحو ١٠%

لكل منها. فقد شهدت البنية التحتية (للنفط والغاز والكهرباء) المتمثلة بشركة أرامكو السعودية وشركة الغاز في قطر، وعدة منشآت اقتصادية في القطاع المالي في الامارات، وهذه الهجمات الاليكترونية متعددة تسببت في خسائر واضرار مادية فادحة[٩].

٥. التطرف الفكري والديني: يؤثر التطرف الديني والانحراف الفكري دوراً بارزاً في زعزعة الأمن القومي لدول المجلس، إذ يمثل حالة الصراع فيما بين أفكار الاعتدال والوسيطة من جه وأفكار الغلو والتطرف من جهة أخرى، مما يؤثر في اضعاف البنية المجتمعية ويجعلها سهلة الاختراق من داخل المجتمع وليس خارجه الامر الذي له انعكاسات على المستويات الاقتصادية والأمنية والسياسية[١٠]. ويأخذ التطرف الفكري أشكال عدة منها (الخلايا الارهابية، الجرائم الالكترونية، النزاعات الطائفية)، وتعد النزاعات الطائفية احد أخطر التحديات التي تواجه دول المجلس وذلك من خلال اثارة نزعة الطائفية وصعود الهوية الفرعية على حساب الهوية الوطنية، وان وجود مثل هذه الافكار داخل المجتمع تؤدي الى تمزق المجتمع وتفاقم الصراعات والنزاعات الداخلية وتوتر البيئة المجتمعية مما ينتج عنه اعمال العنف والتخريب وتهديد السلم والامن المجتمعي[١١].

ثانيا: التهديدات الخارجية للأمن القومي الخليجي:

يواجه الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليج العربية بيئة جيوسياسية معقدة تتسم بتعدد التهديدات الخارجية التي تستدعي تحليلاً استراتيجياً معمقاً، إذ تُعدّ هذه التحديات حصيلة تفاعل بين عوامل إقليمية ودولية، وتتخذ أبعاداً تقليدية وغير تقليدية، مما يفرض ضغطاً مستمراً على استقرار المنطقة ومصالحها الحيوية.

١. التهديد الإيراني: يُعد أمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وما يتعلق به من تهديدات قائمة ومحتملة – لاسيما من دول الجوار– يشغل حيزاً كبيراً في الفكر الاستراتيجي المعاصر، وأصبح مثار اهتمام المفكرين والمحللين الاستراتيجيين وصناع القرار والساسة داخل المنطقة وخارجها، وغدا الخليج العربي ميداناً لصراع المصالح الدولية. لم تكن التفاعلات الإيرانية مع دول الخليج إلا جزءاً من خلافات حادة في مسار العلاقات بين الدول، فالتوتر والشك وعدم الثقة طبعت العلاقات بين الطرفين، إذ تبنت إيران استراتيجية "المجال الحيوي" الذي ترى أنه يعطيها حق الهيمنة على منطقة الخليج، من خلال الاستئثار بدور إقليمي مهيمن دون الالتفات إلى مصالح الدول الأخرى. وترجمت هذه الأفعال في ادعائها التاريخي لملكية بعض دول الخليج، ودعم بعض الجماعات الموالية لها على أرض تلك الدول[١٢].

في ظل ما تتصف به البيئة الاستراتيجية الإقليمية من تعقيد وغموض وتشابك وتداخل، زاد السلوك الإيراني من التهديدات الاستراتيجية والناشئة معاً على دول المجلس، ويتمثل السلوك الإيراني في محاولات ايران امتلاك عناصر "تفوُّق القوة" لفرض الهيمنة والسيطرة الإقليمية، ويمكن رصد أهم المهددات الإيرانية فيما يأتي:

أ. البرنامج النووي الإيراني: يُعد واحداً من أكثر التهديدات الأمنية لدول المجلس؛ إذ تسعى ايران إلى تعزيز دورها في المنطقة عبر امتلاك الطاقة النووية لإنتاج القنبلة الذرية في ظل عدم وجود الضمانات اللازمة وسلوك إيران.

ب. ثاني هذه المهددات هو تطوير برامج الصواريخ الباليستية والطائرات المسيَّرة؛ إذ تسعى ايران لمواصلة تطوير برنامجها من الصواريخ الباليستية، وأنظمة الطائرات المسيَّرة أيضاً، لقد برزت خطورة القدرات الصاروخية والمسيّرات الإيرانية بعد الهجمات التي طالت منشآت بقيق وخريص عام ٢٠١٩، إذ أظهرت أن العمق النفطي الخليجي يمكن أن يتعرض للاختراق بتقنيات يصعب رصدها. وذلك لتكريس الخلل القائم في موازين القوى التي تعكس تفوقاً عسكرياً وبشرياً إيرانياً، ولاسيما بعد خروج العراق من معادلة التوازن العسكري، إذ تمتلك القوات المسلحة الإيرانية صواريخ قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى قادرة على بلوغ مسافات طويلة في المنطقة. ويُشار إلى أن إيران تعمل على تطوير العديد من الصواريخ الباليستية مختلفة المدى والحمولة، مثل سلسلة صواريخ "شهاب" و "سجيل"، و "قدر"، وأنواع أخرى من الصواريخ التي يمكن لبعضها حمل رؤوس نووية(١٣).

ج. ثالث هذه المهددات هو توظيف الوكلاء، التدخل والتغلغل في الدول العربية كالعراق واليمن وسوريا ولبنان، يجعل دول الخليج مُحاطة بمخاطر كبيرة ناتجة عن وجود حزب الله في لبنان، والفصائل المسلحة في العراق، والحوثيين في اليمن. وهنا يمكننا القول إن صراع الهيمنة والتدخلات الإقليمية الإيرانية أخذ أبعاداً جديدة في ظل المشروع السياسي للجمهورية الإسلامية، التي ترفع شعارات تدفع إلى الصدام مع دول الجوار(١٤).

د. رابع هذه المهددات هو الهجمات السيبرانية؛ فقد اشتهر النشاط السيبراني الإيراني منذ ما يقرب من عقد من الزمان بأنه عبارة عن رد فعل، لكن في المدة الأخيرة طرأت تغييرات عديدة على المشهد الاستراتيجي والقدرات السيبرانية الإيرانية؛ إذ تحولت إيران إلى جهة تهديد رئيسة في الفضاء السيبراني، مستخدمةً التجسس والأنشطة السيبرانية الأخرى، للتأثير في الأحداث العالمية وتهديد أمن دول المجلس فضلا عن دول اخرى. فقد طورت قدراتها السيبرانية بقصد مراقبة قدرات خصومها وتخريبها، وغالباً يكون الحرس الثوري الإيراني هو القوة الرئيسة وراء هذه العمليات الإلكترونية، فهو الذي يقوم بتجنيد القراصنة من خارج الحكومة للقيام بهذه العمليات. وفي هذا الإطار، أشار تقرير لـ "المعهد الملكي للشؤون الدولية" إلى أن جميع دول المجلس تواجه تهديدات تقليدية كبيرة في الفضاء الإلكتروني، مثل: برامج الفدية والاحتيال الإلكتروني والقرصنة، ولكن هذه الدول تواجه بشكل خاص ما يُعرف بـ "التهديدات المستمرة المتقدمة" (APT)، أو الحملات التي ترعاها دول، و تشمل عمليات التجسس السيبراني، التي مصدرها من إيران(١٥).

اتخذت استجابة دول الخليج لهذه التحديات مسارين متوازيين هما: تعزيز القدرات الدفاعية عبر مشاريع متكاملة للدفاع الجوي والبحري، والانخراط في مسارات دبلوماسية تهدف إلى تخفيف التوتر مع ايران، غير أنّ الأحداث

المتكررة تؤكد هشاشة هذه التهدئة، إذ يمكن لأي تصعيد إقليمي، كما في المواجهة الإيرانية– الإسرائيلية، أن يرتد بسرعة على أمن دول الخليج ويقوض مكتسبات الحوار[١٦].

يتضح مما سبق إن التهديد الإيراني لأمن دول مجلس التعاون الخليج العربية ليس أحادي البعد، بل هو مزيج من ضغوط عسكرية وسياسية واقتصادية تُدار عبر استراتيجيات التعطيل والردع بالوكالة، ويظل التحدي الأكبر أمام دول الخليج في بناء منظومة ردع متماسكة تحافظ على حرية الملاحة وأمن الطاقة، وفي الوقت ذاته إدارة علاقة حوارية مشروطة مع طهران توازن بين الحاجة إلى الاستقرار وضرورة كبح مصادر التهديد.

٢. المتغيرات الدولية وتراجع دعم الحلفاء: تجلى أهمية المتغيرات الدولية في تأثيرها على الأمن الخليجي في ظل التحولات السياسية والاقتصادية والأمنية التي تشهدها المنطقة، إذ تشهد الاوضاع الدولية تطورات سريعة ومتنوعة، تتراوح بين التحالفات والصراعات والتحولات السياسية، وعلى الرغم من أن المتغيرات الدولية قد تؤثر بشكل مباشر في أمن دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن الأمر يتعلق بالطريقة التي تتعامل بها الدول الخليجية مع هذه المتغيرات وكيفية استغلال الفرص والتعامل مع التحديات.

يعد ضعف قدرة دول المجلس منفردة، وكذلك مجتمعة في إطار دول المجلس، على توفير الحماية لأمن دوله أو لأمن الإقليم واستقراره إحدى الإشكاليات المركَّبة التي تُهدِّد دول الخليج، وذلك في منطقة شهدت خلال العقود الماضية مشكلات وأزمات وتهديدات متنوعة ومتعددة، وما زالت تواجه الكثير منها حتى اليوم؛ فمن حروب مختلفة إلى محيط مضطرب يؤثِّر بعضه في بعض، ومن خلافات وأزمات متنوعة سياسية واقتصادية وحدودية إلى انكشاف في الموارد والأمن المجتمعي، ومن ضعف في إدارة العلاقات مع الغير إلى أعباء مادية وتكاليف باهظة وضاغطة على النفس بحثاً عن أمن مفقود. من بين المتغيرات الدولية التي تؤثر في أمن دول المجلس، يأتي في مقدمتها التوترات الإقليمية والنزاعات المسلحة في المنطقة. فالصراعات الداخلية في بعض الدول العربية، مثل اليمن وسوريا وليبيا، تسبب تداعيات أمنية واقتصادية وإنسانية خطيرة على دول الخليج المجاورة، كذلك التوترات الإقليمية، مثل التوترات بين إيران والسعودية، والتوترات بين ايران و"اسرائيل" والتدخل الأجنبي في المنطقة، في زيادة حدة المخاطر والتهديدات الأمنية.

ان كل هذه الأزمات والتهديدات تحدث في منطقة تتميز بموقع مهم في مواردها وثرواتها؛ بل إنها إحدى أهم المناطق الاستراتيجية في العالم، ويتفاعل أمنها مع أمن مناطق حيوية أخرى: (أمن البحر الأحمر وأمن البحر الأبيض المتوسط، وأمن الممرات الاستراتيجية بين الشرق والغرب، كما يتحكم أمنها بمدى استمرار تدفق النفط وتزايد أهميته كسلعة استراتيجية)، ومع كل هذا فإن دول مجلس التعاون الخليج العربية ما زالت يبحث عن قدر من الاستقرار والثقة في المستقبل[١٧].

فضلاً عن ذلك، تؤدي تطورات الاحداث العالمية دوراً مهما ومؤثراً في أمن دول الخليج، فالتغيرات في التوازنات العالمية والتنافس بين القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين، تؤثر في ديناميكية العلاقات الإقليمية

وتنطوي على تحديات جديدة وفرص غير مسبوقة، وتعزز العوامل السياسية الدولية استقرار المنطقة أو تزيد من التوترات والصراعات.

كذلك عدم الاستقرار في الدول الاقليمية (اليمن والعراق وسوريا، وايران) يمثل تحديا أمنيا لدول المجلس[١٨]، فنظراً إلى وقف الدعم الأميركي للحرب التي تقودها السعودية ضدّ حركة أنصار الله (المعروفة بالحوثيين) في اليمن، والتهديد المستمر والمتعدّد الأوجه الذي تطرحه هذه الحركة، ساد انطباع في دول المجلس بتراجع المظلّة الأمنية الأميركية في المنطقة، فقد أدّت بعض التطوّرات المتعلقة باليمن إلى إدراك مهم من قبل دول المجلس، ان الاعتماد على مصدر واحد للتسليح يُعد احد اهم تهديدات امن هذه الدول[١٩]، فقد اظهرت الهجمات التي شنّها الحوثيون باستهداف مصفى "بقيق" لتكرير النفط وحقل (خريص) النفطي في السعودية في العام ٢٠١٩، رداً على انخراط التحالف الذي تقوده السعودية في الحرب الأهلية اليمنية. وفي العام ٢٠٢٢، نفّذ الحوثيون عملية مشابهة عبر تفجير صهاريج نفط في أبو ظبي. ولم تلمَس السعودية والإمارات دعماً أميركياً قوياً لهما في أعقاب الهجمات التي طالتهما خلال العامَين ٢٠١٩ و٢٠٢٢ على التوالي، ما دفعهما إلى إعادة تقييم اعتمادهما على الحلفاء الخارجيين لضمان أمنهما[٢٠].

وكذلك الصراعات الدولية تعد أحد اهم التهديدات التي تواجه دول مجلس التعاون، وذلك لأن دول المجلس تحاول الحفاظ على مستوى التوازن في علاقتها الخارجية –على سبيل المثال– ما احدثته الحرب الأوكرانية في ٢٠٢٣، تُعد احد مصادر التهديد لدول الخليج، ولاسيما في سوق الطاقة العالمية وامن الملاحة البحرية، كذلك تندرج المواجهة بين "إسرائيل" وإيران في العام ٢٠٢٤ و٢٠٢٥، ضمن سلسلةٍ من الأحداث التي أقلقت دول المجلس، ودفعتها إلى إعادة النظر في استراتيجياتها الجيوسياسية، ولاسيما في ما يتعلق بحماية حدودها.

ويتضح مما سبق بأن الصراعات الدولية لها تأثير كبير على الأمن القومي لدول المجلس إذ ان العلاقة بين هذه الدول على الرغم من وجود جوانب ايجابية الا انها لا تخلو من الأثار السلبية والتحديات التي تعيق من فاعلية هذه العلاقة من التطور وتتمثل بالآتي[٢١]:

أ. التدخل المباشر للولايات المتحدة في الشؤون الداخلية لدول المجلس وسيطرتها على الاسواق العالمية وقرارات النفط.

ب. محاربة ومهاجمة اي قوى تهدد مصالح الولايات المتحدة في المنطقة ومنها العراق وايران.

ج. ج– دعم الولايات المتحدة لـ "اسرائيل".

د.

٣. التهديدات اللامتماثلة والتطرف والإرهاب: يقصد بالتهديدات اللامتماثلة او "غير المتناظرة" أو "غير المتكافئة"، التهديدات المبنية على الغموض وعدم إمكانية تحديد طبيعة العدو، وتكون بين أطراف غير متكافئة؛ وتشمل الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة، وربما القرصنة[٢٢]. والتهديدات الواقعية لدول مجلس التعاون على

السفن التجارية في الخليج العربي، وكذلك استهداف المصالح الخليجية في دول أخرى كالبعثات الدبلوماسية وغيرها.

في إطار تفاعلات سياسية وأمنية متشابكة، يبدو أن المنطقة العربية تدخل مرحلةً جديدة من الفوضى والضعف اللذين يتم توظيفهما من القوى الخارجية لتحقيق مصالحها؛ إذ تكاد متغيرات "الحرب على الإرهاب"، وتصاعد الخلافات العربية–العربية، ولاسيما الخليجية– الخليجية، والإذعان العربي للابتزاز الذي تفرضه الإدارات الأمريكية، أن تتحوّل إلى عناصر مهيمنة على مجمل التفاعلات العربية في هذه المرحلة؛ مما يولّد انكشافاً عربياً متزايداً أمام تصاعد الاختراقات الإقليمية والدولية؛ إذ تشهد منطقة الشرق الأوسط عملية إعادة تشكيل لنظامه الإقليمي من بوابة "توسيع الحرب على الإرهاب"، بما يشمل إعادة ترتيب أوزان الدول العربية وكل من تركيا وإيران، وأدوارها الجديدة/ القديمة في المنطقة.

في ظل هذه المتغيرات الدولية والتحولات السياسية تزايدت الظواهر الارهابية العابرة للحدود، فقد شجعت الصراعات الدولية والإقليمية العديد من الافراد والجماعات تحقيق اهدافهم السياسية والعقائدية ووجدت في الارهاب السبيل في تحقيق هذه الاهداف[٢٣]، إذ تنامي ايضاً دور التنظيمات الارهابية، وبخاصة "تنظيم داعش الارهابي" في ظل الفراغ الامني في المنطقة وتعقيد الازمات الدولية تجاه الارهاب مما فرض تحديات جديدة على دول المجلس وتتمثل بمسألتين[٢٤]:

أ– بروز خلايا تجنيد داخل دول المجلس.

أ– يشكل التنظيم الارهابي خطراً أمنياً وأيديولوجياً من خلال تغذية الصراعات الطائفية لدول المجلس مما يهدد امنها القومي.

ونستنتج مما سبق بيانه أن الاعتماد المتبادل كان له تأثير ايجابي وسلبي في دول، فمن الناحية الاولى: يمثل الاعتماد الدولي في الجوانب (الاقتصادية، والعسكرية والامنية، والتكنلوجية)، بين دول المجلس والدول الكبرى جانباً ايجابياً وذلك لاعتمادهم على في كسب الخبرات الامنية والتكنلوجيا وكذلك الاعتمادعلى الدول الكبرى كشركاء تجارين، لاسيما فيما يتعلق بمصادر الطاقة، مما يعزز من الترابط بين دول المجلس والدول الكبرى لوجود مصالح مشتركة تجعلها تحافظ على السلم والامن في هذه الدول. اما الجانب الاخر: هو الجانب السلبي يتمثل في الاعتماد غير متكافئ وذلك للاعتماد دول المجلس المفرط على الدول الكبرى في مجالات (التكنلوجيا، والمعدات التقنية والعسكرية، والانظمة الدفاعية، وانظمة التسليح)، وهذا يؤثر في أضعاف الامن القومي وذلك من خلال (التبعية السياسية، والاقتصادية، وكذلك في سهولة انتقال الازمات والكوارث، وانتهاك السيادة الوطنية)، وفي المقابل تعتمد الدول الكبرى على دول المجلس في مجال (الطاقةالاستثمار).

كما تؤثر تحولات السياسة العالمية في دول المجلس من خلال زيادة التهديدات الداخلية والخارجية فقد اثرت التهديدات الداخلية على زعزعة الامن القومي لدول المجلس فقد كان (للعمال الوافدين، والامن السيبراني، والتنافس بين دول المجلس، والتطرف الديني) دور كبير في تهديد السلم الداخلي لدول المجلس وجعلها عرضه للتدخلات

الخارجية، كما تعرض الامن القومي لدول المجلس لتهديدات خارجية منها التهديد الايراني وبرنامجها النووي، وكذلك دعمها لفواعل من غير الدول في سوريا ولبنان واليمن والعراق، التي كان لها تداعيات سلبية على امن دول المجلس، كما ان للصراعات الدولية التي كانت لها عدة تحديات والتي أثرت في علاقة دول المجلس بالدول الكبرى من خلال التدخلات المباشرة في شؤونها الداخلية.

المطلب الثاني: تأثير الاعتماد الدولي المتبادل في الامن القومي لدول مجلس التعاون الخليج العربية

يؤثر الاعتماد الدولي المتبادل في الأمن القومي لدول الخليج في جانبين: فقد يؤدي الى تعزيز اواصر التعاون وتحقيق الأمن بين هذه الدول، او قد يضعف العلاقة بينهما مما ينعكس على الامن القومي لها وذلك بناء على طبيعة العلاقة بين هذه الدول ومدى توازن المصالح المشتركة.

أولاً: تأثير الاعتماد الدولي المتبادل في تعزيز الأمن.

هناك مجالات عدة يؤثر فيها الاعتماد الدول المتبادل لتعزيز الأمن بين الدول وهذه المجالات هي (الاقتصادية، والامنية، والعسكرية، والتكنلوجية)، ويتوضح ذلك فيما يأتي:

١- المجال الاقتصادي:

يُعّد الاعتماد المتبادل في المجال الاقتصادي بمثابة الرابط بين الدول التي تجمعها مصالح تجارية، واستثمارية، وتكنلوجية مشتركة، إذ يصبح الاعتماد بين هذه الدول ضرورة وليست خيار، على اعتبار ان الاعتماد الدولي المتبادل يؤدي الى مصالح مشتركة ومنافع متبادلة بين الدول وذلك من خلال زيادة التبادل التجاري والتعاون الدولي وزيادة الاتصال بين هذه الدول[٢٥].

أي ان الدول تقتصر على التبادل التجاري للسلع والخدمات الذي يؤدي بدوره الى تعاون بين الدول وتسهيل المعاملات الجمركية، فضلاً عن تحرير وإلغاء القيود على حركة الإنتاج، وقد أسست على اثر ذلك اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري عام ١٩٨١، التي سميت بـ (قمة عُمان الكبرى للتجارة الحرة GFTA)[٢٦]، إذ قامت دول مجلس التعاون الخليجي برسم سياساتها بما يتفق مع مصالحها تجاه الدول والتجمعات والمنظمات والتكتلات الإقليمية والدولية، ومن خلال اتباع سياسات واستراتيجيات، مثل توحيد الاستيراد والتصدير[٢٧].

ولتوضيح الاعتماد الدولي المتبادل في المجال الاقتصادي ما بين دول مجلس التعاون الخليج العربية والدول الكبرى سنتطرق بصورة اوسع لكل دولة من هذه الدول وفق الآتي:-

أ- الاعتماد الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليج العربية والصين:- تُعّد الصين أكبر مستورد للنفط في العالم، من دول الخليج كما تمثل اسواق دول المجلس أكبر اسواق للصادرات الصينية، ولاسيما أن دول المجلس تقدم استثمارات كبيرة بالتزامن مع وصول الشركات الصينية الى الاسواق الرئيسة في كل من الامارات العربية، والسعودية، فقد أكد وزير الخارجية الصيني "وانج يي" ان هدف الصين مع دول المجلس هو التوصل الى اتفاقية تجارة حرة بين البلدين والذي سيسهم من خلاله الى زيادة الصادرات والواردات بينهم، كما ارتفعت صادرات دول

المجلس في عام ٢٠٢٢، الى نحو (٥٠٨) مليون طن من النفط، إذ ادت الزيادة السريعة في نمو اقتصاد الصين الى استيراد الطاقة على نحو أكثر من دول المجلس، تشير الاحصائيات ان حجم التبادل التجاري بلغ (288.9)، في عام ٢٠٢٤[٢٨].

كما تؤدي الصين دوراً مهماً في النمو المستمر للصناعات غير النفطية، وهناك علاقة اقتصادية كبيرة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين في مجال (السياحة، والاتصالات، والطاقة المتجددة، والمدن الذكية، والذكاء الاصطناعي، والتكنلوجيا)، كذلك إنشاء صناديق السيادية[٢٩] كان لها دور في تعزيز هذه العلاقة مع الصين، فقد تم إنشاء صندوق نقد استثمار مشترك ما بين دول المجلس والصين بقيمة(١٠) مليار دولار، وذلك من قبل "مبادلة ابو ظبي، بنك التنمية الصيني كابيتال، وادارة الدولة الصينية للنقد الأجنبي" الامر الذي جعل مسؤولي صناديق الثروة السيادية يتوجهون الى زيادة الاستثمار مع الصين[١]، وفي عام ٢٠١٧، أبدت دول مجلس التعاون الخليجي تعاونها مع مبادرة "الحزام والطريق" التي تتوافق مع حجم المبادلات الاقتصادية والسياسية بين الصين ودول المجلس، إذ سعى الجانبان الى تعزيز التعاون التجاري في مجال "الطاقة، والمال، والبنية التحتية"، فقد شهدت التجارة بين دول المجلس والصين نمواً كبيراً، ولا سيما في مجال الصادرات الصينية الى دول المجلس.

الجدول رقم (١) يوضح حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليج العربية والصين: القيمة (مليار دولار امريكي).

السنة	الصادرات				الواردات				حجم التبادل التجاري		الميزان التجاري
	القيمة value	النسبة الاجمالية Share in%	الترتيب Rang	نسبة التغير% Change%	القيمة Value	النسبةالاجمالية Share in%	الترتيب rang	نسبة التغير Change%	القيمة value	الترتيب Rang	الميزان التجاري balance of trade
2015	26.9	12.1%	2		83.3	16.9%	1		146.2	1	(20.4)
2016	95	13.2%	1	-5.4%	74.4	16.3%	1	-10.4%	134.2	1	(15.2)
2017	66.9	12.6%	2	12.4%	82.8	18.2%	1	10.8%	149.7	1	(15.9)
2018	98.7	15.0%	1	47.5%	75.2	16.9%	1	-9.2%	173.8	1	(23.5)
2019	106.3	17.4%	1	7.8%	83.7	18.3%	1	11.3%	190.0	1	(22.7)
2020	83.4	19.0%	1	-21.6%	81.2	19.9%	1	-2.9%	164.6	1	(2.2)
2021	130.6	19.5%	1	56.5%	98.3	20.6%	1	21.0%	228.9	1	(32.3)
2022	190.4	19.8%	1	45.8%	126.0	21.7%	1	28.2%	316.4	1	(64.3)
2023	158.3	19.2%	1	16.8%	139.6	21.2%	1	10.8%	286.9	1	(57.1)

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي العلاقات لاقتصادية مجلس التعاون الخليجي والصين، المركز الاحصائي السنوي، متاح على الرابط الآتي: https://2u.pw/Gd23oTjm.

أ- الاعتماد الاقتصادي بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية: اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية على دول مجلس التعاون الخليجي في مجال استيراد الطاقة (الغاز، والنفط)، بجانب بعض المنتجات الاخرى مثل (المنتجات الكيميائية العضوية، والمنتجات المعدنية، والأسمدة والألمنيوم ومصنوعاته واللدائن ومصنوعاتها)، إذ تستهلك الولايات المتحدة الأمريكية من نفط من دول الخليج نحو(٢٥%)، من احتياجاتها[٣٠]، وفي الوقت ذاته تصدر الولايات المتحدة الأمريكية لدول مجلس التعاون الخليج العربية الأسلحة والمعدات العسكرية والتكنولوجية[٣١]. إذ تمثل حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية نحو (١.٣٤) ترليون ريال

وذلك خلال السنوات العشر الماضية، بينما بلغ حجم الصادرات السعودية الى الولايات المتحدة الأمريكية نحو (٦٣٤) مليار ريال، في الوقت ذاته كانت واردات المملكة العربية السعودية نحو ٧٠٢ مليار ريال في المدة ما بين (٢٠١٥-٢٠٢٤) [٣٢].

الجدول رقم (٢) يوضح حجم التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة للمدة ما بين ٢٠١٥-٢٠٢٤.

العام	الصادرات السعودية الى الولايات المتحدة الأمريكية	الصادرات الامريكية الى السعودية	حجم التبادل التجاري
٢٠١٥	٨٠.٥٠	٨٩,٧٠	١٧٠,٢٠
٢٠١٦	٦٥,٦٠	٧٧,٧٣	١٤٣,٣٣
٢٠١٧	٦٩,٠٠	٦٨,٠٩	١٣٧,٠٩
٢٠١٨	٩٥,٦٢	٧٠,٦٤	١٦٦,٢٦
٢٠١٩	٤٩,٠٢	٧١,٠٢	١٢٠,٠٤
٢٠٢٠	٣١,٠٢	٥٥,١٤	٨٦,١٦
٢٠٢١	٥٣,٥٢	٦٠,٥٥	١١٤,٠٧
٢٠٢٢	٨٧,١٢	٦٥,٠٠	١٥٢,١٢
٢٠٢٣	٥٨,٥٠	٧٠,٥٨	١٢٩,٠٨
٢٠٢٤	٤٧,٩٦	٧٣,٧٥	١٢١,٧١
إجمالي السنوات العشر	٦٣٧,٨٦	٧٠٢,٢٠	١٣٤٠,٠٦

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، العلاقات الاقتصادية بين مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الامريكية، (تقرير)، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/sVNN4

ج- الاعتماد الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليج العربية والهند: شكلت العلاقات بين دول المجلس التعاون الخليج العربية والهند تطوراً مستمراً للعلاقات الاقتصادية والاعتماد المتبادل في مجال الطاقة و الأستثمار، فقد ارتبطت دول المجلس والهند بعلاقات تجارية قديمة من خلال طريق الحرير الذي كان يربط بينهم[٣٣] .

تعد الهند أكبر شريك تجاري لدول المجلس[٣٤]، إذ تستورد نحو ٣٩% من احتياجاتها النفطية من (السعودية، والامارات، والكويت، وقطر)، فضلاً عن وارداتها من الغاز المسال نحو ٨٣.٢%، من دول المجلس عامة ونحو٨٢% ، من قطر، اي: ان الهدف الاساسي للهند من علاقاتها التجارية مع دول المجلس هو استمرار تدفق الاحتياجات النفطية والغاز وكذلك الى توفير الاسواق في دول المجلس لتصريف الصناعات الهندية.

الجدول رقم (٣) يوضح اهم السلع المصدرة والمستورد من دول مجلس التعاون الخليج العربية والهند لعام ٢٠٢٣:

اهم السلع المصدرة الى الهند لعام ٢٠٢٣	القيمة	النسبة%	اهم السلع المستوردة لعام ٢٠٢٣ للهند	القيمة	النسبة%
النفط ومنتجاته	66.5	66.2%	الذهب والأحجار الكريمة	12.11	22.4%
الذهب والأحجار الكريمة	18.2	18.1%	الآلات والاجهزة الكهربائية	6.8	13.6%
البلاستك واللدائن ومصنوعاته	3.0	3.0%	النفط ومنتجاته	3.9	7.8%
المنتجات الكيماوية العضوية	2.9	2.9%	السيارات والعربات وأجزاؤها	3.2	6.4%
الأسمدة	2.1	2.1%	الآلات والمعدات الآلية	2.7	5.4%
بقية السلع	7.7	7.7%	بقية السلع	22.2	44.4%

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية، العلاقات الاقتصادية بين مجلس التعاون الخليجي وجمهورية الهند، النشرة الاحصائية السنوية لعام٢٠٢٣، (مسقط: المركز الاحصائي الخليجي، ٢٠٢٣)، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/lw50F

الجدول رقم (٤) يوضح حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون وجمهورية الهند

السنة Year	لصادرات				الواردات				حجم التبادل التجاري		الميزان التجاري
	القيمة	النسبة من الاجمالي	الترتيب	نسبة التغير	القيمة	النسبة من الاجمالي	الترتيب	نسبة التغير	القيمة	الترتيب	الميزان التجاري
2016	43.0	9.5%	2		32.9	7.2%	3		75.9	4	10.0
2017	60.5	11.4%	3	40.9 %	31.6	7.0%	3	-4.0%	92.2	3	28.9
2018	73.0	11.1%	3	20.7 %	35.2	7.9%	3	11.3%	108.2	3	37.8
2019	59.2	9.7%	3	-19.0 %	39.3	8.6%	3	11.7%	98.5	2	19.9
2020	53.7	12.3%	2	-9.2%	28.8	7.1%	3	-29.9%	82.5	2	25.0
2021	93.2	13.8%	2	73.4 %	35.8	7.5%	3	24.5%	129.0	2	57.4
2022	126.9	13.2%	2	36.2 %	46.8	8.0%	3	30.5%	173.6	2	80.1
2023	100.4	12.2%	2	-20.9 %	50.0	7.6%	3	6.9%	150.4	2	50.4

الجدول من اعداد الباحثة بالاستناد الى: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليج العربية، العلاقات الاقتصادية بين مجلس التعاون الخليجي وجمهورية الهند، النشرة الاحصائية السنوية لعام٢٠٢٣، (مسقط: المركز الاحصائي الخليجي، ٢٠٢٣)، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/lw50F

ويتضح من خلال الجداول الآنفة الذكر نسب وحجم التبادل الجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند، إذ ان التجارة بينهما لا تقتصر على الطاقة فقط، وإنما شملت ايضا مصادر غير نفطية شملت (تجارة الحديد، والصلب والوقود المعدني والماس والمعادن الثمينة والحبوب والتوابل والمعدات الكهربائية والالكترونية[٣٥].

ويتضح مما سبق ان الاعتماد الدولي المتبادل له دور كبير في تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول وذلك من خلال التبادل التجاري اذ ان الدول تتماسك وتترابط فيما بينها عن وجود مصالح مشتركة الذي تجعل من هذه الدول الحفاظ على السلم الدولي وعدم الاخطار في أفكار الخوض في الحروب الصرعات الدولية.

٢- المجال العسكري والأمني:-

تعاني دول مجلس التعاون الخليج العربية حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني وبروز تدخلات قوى خارجية بصفة عسكرية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولذلك قامت دول الدول المجلس بتعاون أمني وعسكري وعقد اتفاقيات أمنية بين بعضها البعض لمواجهة التهديدات الخارجية، إذ شاركت بتحالفات دولية مع الولايات المتحدة الامريكية التي تُعد الشريك الامني الرئيس لها وكذلك اقامت تحالفات مع بعض الدول الاوربية في مجالات التدريب العسكري[٣٦]. ففي الوقت التي تتزايد اهمية الاستراتيجية لدول الخليج تتزايد معها التهديدات الخارجية الأمر الذي دفع دول المجلس بتنويع مصادر التعاون والشراكات سواء بتنويع القوة البشرية او تنويع مصادر التسليح، وضمن هذا السياق اتجهت الى (الصين وروسيا) بعقد صفقات تسليح في سبيل المحافظة على امنها القومي[٣٧].

كما يسهم الاعتماد المتبادل في المجال الامني في تحقيق الامن بين الدول وذلك من خلال تبادل الجهود المشتركة بين دولتين او اكثر مثل تبادل المعلومات الاستخبارية حول التهديدات المشتركة التي تواجهه هذه الدول والتعاون لمكافحة هذه التهديدات والحد منها[٣٨]، وبعد ظهور التهديدات الامنية الجديدة العابرة للحدو الوطنية والتي تُعد تهديدات امنية مشتركة والمتمثلة بتهديدات (الارهاب، والبيئية، والكوارث الطبيعية، والأوبئة والامراض)، كل هذه ادت الى الحاجة للاعتماد بين الدول للحد والسيطرة على هذه التهديدات وذلك من خلال زيادة اعتماد الدول على بعضها البعض لمواجهة هذه التهديدات، وهذا ادى الى اعتماد دول المجلس على الدول الاخرى لحماية امنها القومي من اي تهديدات داخلية اوخارجية التي قد تعرض امنها القومي للخطر[٣٩].

وبذلك نجد ان اعتماد دول المجلس على الدول الاخرى في المعدات العسكرية من انظمة التسليح والدفاع، في حماية امنها الداخلي من اي تهديدات خارجية تتعرض لها دول المجلس، يؤدي الى عدم اتزان الاعتماد الامني بين دول المجلس والدول الاخرى ويؤدي ذلك الى اعتماد امني غير متكافئ، لأنه اعتماد أحادي الجانب.

٣- المجال التكنولوجي:-

تُشكّل التكنولوجيا اليوم أحد أبرز محددات القوة في النظام الدولي المعاصر، إذ يرتبط التفوق التكنولوجي ارتباطاً وثيقاً بمكانة الدولة وتأثيرها في الساحة العالمية. ويتجسد هذا التفوق في جوانب متعددة، أبرزها القدرات العسكرية المتطورة، من حيث دقة الأسلحة، وفعالية المعدات، والقدرات التدميرية، فضلاً عن تطور وسائل الهجوم والدفاع، وكلها عوامل تساهم مجتمعة في تعزيز قوة الدولة الشاملة[٤٠] .

وفي هذا السياق، يبرز مفهوم "الاعتماد المتبادل" كآلية لتعزيز التعاون ونقل الخبرات التكنولوجية بين الدول. ويظهر ذلك جلياً في مجال الأمن السيبراني، الذي بات ضرورة استراتيجية لمواجهة الأخطار والجرائم العابرة للحدود، مما يرسخ أهمية التعاون الدولي لتطوير الإمكانيات التكنولوجية المشتركة[٤١].

وفي ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة في مجالات الذكاء الاصطناعي، والاتصالات، وأمن المعلومات، والطاقة المتجددة، اكتسبت التكنولوجيا دوراً محورياً في صياغة العلاقات بين الدول. وقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي مستويات متقدمة من الاعتماد التكنولوجي المتبادل مع القوى الكبرى، مثل الولايات المتحدة، والصين، ودول الاتحاد الأوروبي[٤٢].

من جانب آخر، تؤدي التكنولوجيا دوراً حيوياً في تطوير القطاع المالي لدول المجلس، إذ تساهم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز التنمية المالية عبر زيادة الخدمات الرقمية الآلية المقدمة للأفراد[٤٣].

وضمن هذا السياق أطلقت دول مجلس التعاون مسارات واضحة وطموحة نحو التحول الرقمي، وتُعد إنجازات مثل إطلاق شبكات الجيل الرابع والخامس وتوسيع الكابلات البحرية محطات رئيسة في هذه المسيرة، مما عزز قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمواكبة الطلب المتزايد على خدمات الإنترنت، لاسيما مع تحول العمل والتعلم عن بعد إلى واقع عالمي[٤٤].

ووفق ذلك نجد ان اعتماد دول مجلس التعاون على الدول الكبرى يمثل اعتماد غير متكافئ، فدول المجلس تعتمد على الدول الكبرى في الحصول على التكنلوجيا والمعرفة الفنية في حين تجد الدول الكبرى في اسواق دول المجلس فرصة لتوسيع نفوذها عبر تصدير التكنلوجيا والدعم الفني.

نستنتج مما سبق أن العلاقة بين الاعتماد المتبادل والأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليج العربية تتسم بالتعقيد والتشابك، إذ تُفرز تأثيرات إيجابية وسلبية على حد سواء. فقد تجاوز مفهوم الاعتماد نطاقه التقليدي المتمثل في تجارة النفط واستيراد السلع، ليشمل أبعاداً أكثر استراتيجية وحساسية، مثل الاعتماد الأمني، والتكنولوجي، والخدمات المالية واللوجستية. إن هذه الشبكة من العلاقات المتبادلة مع القوى الكبرى تُمثل "سلاحاً ذو حدين"، تتجاذب فيه المنافع والمخاطر.

من المنظور الإيجابي، يعمل الاعتماد المتبادل كآلية لتعزيز الروابط التعاونية وتوطيد الاستقرار، فاعتماد القوى الصناعية الكبرى على إمدادات الطاقة من دول المجلس يخلق حالة من المصالح المشتركة التي تسهم في الحفاظ على السلم الدولي وردع النزاعات. هذا الترابط الاقتصادي يجعل من أمن منطقة الخليج واستقرارها ضرورة للمحافظة على استقرار الاقتصاد العالمي، مما يوفر مظلة أمنية غير مباشرة لدول المجلس.

في المقابل، تكشف البيانات والمعطيات عن وجود "اعتماد متبادل غير متكافئ" (Asymmetric Interdependence)، إذ تميل الكفة لصالح القوى الكبرى في المجالات ذات القيمة المضافة العالية، ويتجلى هذا الخلل في اعتماد دول المجلس بشكل كبير على الخارج في قطاعات حيوية مثل: (التكنولوجيا المتقدمة، كاستيراد التقنيات الحديثة والحلول الرقمية، والمنظومات الدفاعية، كالاعتماد على استيراد المعدات والتقنيات العسكرية وأنظمة التسلح المتطورة).

إن هذا الاعتماد غير المتكافئ يمكن أن يتحول من أداة للتعاون إلى مصدر للضعف والهشاشة الأمنية، فالاعتماد التكنولوجي والعسكري الكثيف على مصدر واحد أو عدد محدود من المصادر يجعل الأمن القومي لدول المجلس عرضة للضغوط السياسية والابتزاز الاستراتيجي، كما ان استيراد التكنولوجيا دون امتلاك القدرة على تطويرها أو صيانتها بشكل مستقل يخلق فجوة معرفية قد تُستغل في عمليات الاختراق السيبراني أو التجسس، مما يهدد البنى التحتية الحيوية والسيادة الوطنية، ومن ثم، فإن تحقيق الأمن المستدام يتطلب من دول المجلس العمل على موازنة علاقاتها الدولية وتنويع شراكاتها، مع الاستثمار المكثف في بناء قدرات وطنية في المجالات التكنولوجية والدفاعية لتقليل هذا الاعتماد غير المتكافئ.

ثانياً: دور الاعتماد الدولي المتبادل في اضعاف الأمن:

يمكن تفسير الاعتماد الدولي المتبادل من جانب اخر وذلك من خلال تحديد الجوانب السلبية التي تؤثر في التشابك بين الدول والتي تؤدي الى هشاشة العلاقة وتضعف من ارتباطه، لاسيما في ظل البيئة الدولية غير المستقرة، اي: انه على الرغم من ان الاعتماد المتبادل يعد في العديد من النظريات اداة لتعزيز الاستقرار وتقليل النزاعات، الا انه في حالة الاعتماد غير المتكافئ قد يتحول الى مصدر تهديد غير مباشر للأمن القومي، ولاسيما عندما تعتمد الدول بشكل كبير في مجالات الامن والتكنلوجيا والطاقة على الدول الاخرى، الامر الذي يجعلها تضعف قدراتها في اتخاذ قرارات مستقلة، ويمكن ان توضيح ذلك من خلال الآتي:

١- **التبعية السياسية:** يؤثر الاعتماد المتبادل غير المتكافئ في اضعاف الجانب الأمني والعسكري، إذ ان الأحلاف تقيد سيادة الدول وتسمح للدول القوية في التدخل بشؤون الدول المعتمدة عليها بشكل كبير، فالتبعية السياسية تعد عاملاً مساعداً في فقدان الدولة استقلالها.

كما هو الحال في اعتماد دول المجلس على الدول الكبرى، فالاعتماد في مجال الامن والدفاع والتكنلوجيا قد يمنح هذه الدول الى ممارسة الضغط السياسي[٤٥]، فان البيئة الامنية لدول المجلس اصبحت غير مستقرة مع تزايد التدخلات الاجنبية لحماية مصادر الطاقة التي مثلت أحد اهم العوامل عدم الاستقرار في المنطقة، وعليه فان الولايات المتحدة تحدد شكل ونظام التوازن الاقليمي وذلك لكونها تمثل القوة الاقوى في هذا الاعتماد فهي تتدخل في صياغة الترتيبات الامنية لدول المجلس الامر الذي يؤثر في سيادة دول المجلس بوصفها شأناً داخلياً ومصلحة استراتيجية امنية.

في ظل التحولات السياسية والامنية التي تشهدها المنطقة، ولاسيما التهديد الايراني دفعت دول المجلس الى التحالف مع الولايات المتحدة، وذلك لإضفاء الشرعية على الوجود العسكري وتبرير وجودها في المنطقة، بما يسمى "تجارة التهديد والحماية"[٤٦]، وهذا انعكس على الاوضع الامني في المنطقة وجعلها تعيش حالة عدم استقرار وتوتر مستمر. فعلى الرغم من قدرات المالية لدول المجلس والنفاقات الكبيرة على التنمية الوطنية وتعظيم المقدرات العسكرية والامنية الا ان تحقيق المصلحة الوطنية لدول المجلس يبقى متأثراً بسياسات الولايات المتحدة وذلك لاندماج النظام المالي والتجاري الذي تقوده الولايات المتحدة "وهذا يعني تقنياً ارتباط المنظومة العسكرية عامة والدفاعية خاصة لدول المجلس بأنظمة الولايات المتحدة الامريكية"[٤٧]. اي انه في ظل التزامات دول المجلس سياسياً وامنياً مع الولايات المتحدة الامريكية ومصالحها الاقتصادية مع الصين لن تستطيع دول المجلس ادارة التوازن في اتخاذ بعض

القرارات الاقليمية والدولية مما يجعلها في حالة "لعبة توازن دقيقة" في الحفاظ على علاقتها الامنية والسياسية مع الولايات المتحدة وعلاقتها الاقتصادية مع الصين الامر الذي يؤدي الى هشاشه استقلالها السياسي[٤٨].

٢- **التبعية الاقتصادية:** يعد الاعتماد الاقتصادي وسيلة مهمه للسياسية الخارجية لدول المجلس، الا ان التبعية الاقتصادية تؤثر بشكل سبلي على دول المجلس وذلك عن طريق اعتماد اقتصاديات هذه الدول على مصدر محدد ويعتبر كمصدر رئيس للإيرادات والناتج المحلي، إذ تتمثل اقتصاديات دول المجلس في الاعتماد شبه الكلي على النفط والتي تمثل بدوره تحدياً كبيراً لدول المجلس، ولاسيما بعد التراجعات المستمرة في تقلبات اسعار النفط[٤٩] وبذلك ان التبعية الاقتصادية تكون اكثر عرضة للضغط السياسي والعقوبات الاقتصادية فالدول الذي تمتلك المواد الاولية والمعونات المالية قادرة على استخدام هذه الوسائل كورقة ضغط على الدولة التي بحاجة الى هذه الموارد الاولية والمعونات المالية وذلك لتحقيق مصلحها في السياسة الخارجية ويتم ممارسة هذا الضغط عبر الترغيب من خلال منح مساعدات اقتصادية لتحقيق مصالحها في السياسة الخارجية او الترهيب من خلال سحب هذه المكافأة وفرض عقوبات اقتصادية او يتم الجميع بين الطرقيتين بغية الوصول الى مصالحها في السلم والحرب(٥٠) ولا سيما الاعتماد الاقتصادي بين دول المجلس والدول الكبرى تكون لها ابعاد سلبية من الممكن ان تؤثر على اضعاف أمنها القومي فأنه وعلى الرغم من ان هناك فوائد في عائدات النفط الا ان هناك تأثيرات سلبية، مثل" الدخول الى السوق العالمية، واللجوء الى استيراد السلع والخدمات الرأسمالية، والاستهلاكية والدفاعية"، وان هذا يؤدي الى ارتفاع نسبة واردات دول المجلس على صادراتها وهذا يعد تسريباً لموارد الدولة المالية الى الخارج وذلك في زيادة تبعيتها في ظل اعتماد شبه كامل على النفط ، كذلك فأن الاعتماد الاقتصادي على الدول الكبرى يعرض دول مجلس التعاون الى انكشاف اقتصاداتها[٥١] فقد عملت الولايات المتحدة الامريكية على دمج المشاريع الاقتصادية التي استهدفت من ورائها "دمج السوق المحلية بالسوق العالمية" الامر الذي اثر على سيادة دول المجلس في مواردها الوطنية والذي يمثل الطاقة وهو القطاع الاقتصادي الاول في المنطقة فقد فرضت الولايات المتحدة هيمنتها على اقتصاد دول المجلس وذلك لفرض هيمنتها على العالم[٥٢]،

ومع استمرار اعتماد دول المجلس على الدول الكبرى(الولايات المتحدة –الصين)على عائدات النفط الذي يشكل تحدياً كبيراً تجاه دول المجلس الذي يجعلها عرضه لتقلبات وصدمات اسعار السوق العالمية [٥٣] كذلك التبادل الجاري مع الصين يعد اعتماداً غير متكافئ وذلك لاعتماد دول المجلس على الصين في المجالات غير النفطية المتمثلة في "السياحة، الاتصالات، الطاقة المتجددة، الذكاء الاصطناعي، والتكنلوجيا"، ولاسيما استيراد السلع الالكترونية والسيارات والآلات الصناعية في المقابل تعتمد الصين على الطاقة والاستثمارات في دول المجلس[٥٤]

ومن خلال ذلك نجد ان الاعتماد الاقتصادي بين دول المجلس والدول الكبرى (الولايات المتحدة والصين) هو بمثابة تبعية اقتصادية وذلك بسبب اعتماد غير متكافئ فيما بينهم وذلك ان:

- علاقات استثمارية ضخمة في مجالات الطاقة والبتروكيماويات.
- كذلك اصبحت الصين الشريك التجاري الاول في الطلب على النفط.

- تبادل غير متكافئ تصدير مواد الخام واستيراد السلع المصنعة.
- الاعتماد غير المتكافئ يؤدي الى الانكشاف الاقتصاد.

٣- **سهولة انتقال الازمات والكوارث:** يظهر الاعتماد المتبادل جانب اخر من التأثيرات السلبية في الاعتماد بين الدول وذلك من خلال سهولة انتقال الكوارث والأزمات بين الدول وحسب "جوزيف ناي" و"روبرت كوهين" انه بالنظر للقضايا الجديدة والمتداخلة يمكن لحدث في دولة ما ان تكون له تداعيات في دولة أخرى فتكون سهولة انتشاره في كل الدول، بخاصة الكوارث والاوبئة العابرة للحدود القومية[٥٥]. – على سبيل المثال– أدى تفشي جائحة كورونا الى تباطؤ في حركة التجارة العالمية كما أثر في اقتصاد الدول ومنها دول مجلس التعاون الخليج العربية، التي تعتمد في اقتصادها بشكل كبير على صادرات النفط فقد ادى تفشي الوباء الى انخفاض في اسعار النفط، مع اغلاق الشركات تعطلت سلاسل التوريد وتغيرت انماط التجارة وتوقف السفر الدولي، مما ادى الى خسائر فادحة لاقتصاديات هذه الدول[٥٦]، الامر الذي ادى الى فرض قيود اقتصادية على اثرها تراجع النمو في جميع القطاعات التجارية والاقتصادية[٥٧].

٤- **انتهاك السيادة الوطنية:** يشهد النظام الدولي المعاصر تحولات بنيوية عميقة تعيد تشكيل مفهوم السيادة الوطنية الذي أُقر في صلح وستفاليا عام ١٦٤٨، ففي ظل تنامي ظواهر العولمة والاعتماد المتبادل، تجد الدولة نفسها منخرطة في شبكات معقدة من العلاقات والتفاعلات التي تتجاوز حدودها الإقليمية التقليدية[٥٨]. ويزيد من تعقيد هذا المشهد، الثورة الرقمية التي فرضت متغيرات جديدة، أبرزها "السيادة الرقمية" (Digital Sovereignty)، والتي أصبحت مكوناً لا غنى عنه للأمن القومي والاستقلال الوطني، إذ أصبح الأمن السيبراني، وسيادة البيانات، والتحكم في البنية التحتية الرقمية، مكونات أساسية للاستقلال والأمن القومي وحماية المصالح الاستراتيجية للدول[٥٩].

وفي هذا السياق، فإن اعتماد دولة ما على دولة أخرى في مجالات الاقتصاد أو السياسة أو التكنولوجيا أو الأمن لا يعني بالضرورة تنازلاً مباشراً عن سيادتها، غير أنّ هذا الاعتماد يستوجب – في إطار الاتفاقيات والمعاهدات الدولية – أن يكون متكافئاً ومتوازناً بين الأطراف المتعاقدة، بما يضمن احترام سيادة كل طرف ويحول دون تمكين طرف من فرض هيمنة أو ممارسة تدخل غير مشروع في الشؤون الداخلية للطرف الآخر.

ومع ذلك، يحمل الاعتماد المتبادل غير المتكافئ خطراً كامناً، إذ قد يؤدي إلى نزع جزء من سيادة الدولة الأقل قوة لصالح الدولة المهيمنة، مما يفتح الباب أمام تدخلات قد تتفاقم لتصل إلى حد زعزعة أمن الدولة واستقرارها بشكل كلي، لاسيما إذا غابت شروط التوازن والندية في العلاقات، الأمر الذي يجعل من إدارة الاعتماد المتبادل ضرورة استراتيجية لتفادي تحوله إلى عامل هشاشة بدلاً من كونه فرصة للتكامل والتعاون الدولي.

الخاتمة:

في سياق عالمي الذي يتسم بالتشابك والتعقيد المتزايد، سعى هذا البحث إلى تفكيك وتحليل إحدى أكثر العلاقات جدلية في الدراسات الدولية المعاصرة، وهي العلاقة بين الاعتماد المتبادل والأمن القومي، مع التركيز على حالة

دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، كشف مسار البحث، عبر محوريه الرئيسيين، عن الطبيعة المتشعبة لهذه الإشكالية. فمن جهة، تم تسليط الضوء على التهديدات التي تواجه دول المجلس، التي لم تعد تقتصر على الأبعاد العسكرية والسياسية التقليدية، بل امتدت لتشمل تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية وسيبيرانية، مما يفرض على صانع القرار الخليجي التعامل مع مفهوم أوسع وأكثر شمولية للأمن. ومن جهة أخرى، تناول البحث بالتحليل كيف أن الانخراط في شبكات الاعتماد المتبادل الدولية – سواء عبر الشراكات الاستراتيجية، أو التكامل في الاقتصاد العالمي، أو الارتباط بالمنظومات التكنولوجية – يعمل كآلية لتعزيز القدرات وردع التهديدات، وفي الوقت ذاته، يفتح ثغرات جديدة قد تُستغل لتقويض الاستقرار الوطني والإقليمي.

وهنا، تبرز "النتيجة الجوهرية" لهذا البحث، والمتمثلة في أن الاعتماد المتبادل ليس مجرد متغير خارجي يؤثر في الأمن القومي لدول الخليج، بل هو جزء لا يتجزأ من بنية هذا الأمن ذاته. لقد تحول الاعتماد المتبادل من كونه سياسة اختيارية إلى كونه واقعاً بنيوياً يفرض على دول المجلس إدارة مفارقة دائمة: فالوسائل التي تستخدمها لتعزيز أمنها وازدهارها هي ذاتها التي قد تجعلها أكثر هشاشة وعرضة للصدمات الخارجية. فالتحالفات العسكرية التي توفر الردع، قد تجعل المنطقة طرفاً في صراعات تمليها اجندات القوى الكبرى. والانفتاح الاقتصادي الذي يدعم التنمية، قد يعرض الاقتصادات الوطنية لتقلبات الأسواق العالمية.

إن الإقرار بهذه العلاقة الجدلية يقودنا إلى استنتاج مفاده أن المقاربة المثلى للأمن القومي الخليجي لا تكمن في محاولة فك الارتباط عن النظام الدولي، وهو أمر غير واقعي، ولا في تبني سياسة الاعتماد المطلق على القوى الخارجية، وهو نهج ينطوي على مخاطر استراتيجية كبيرة. بل تكمن في السعي نحو "الاستقلالية الاستراتيجية" ضمن إطار الاعتماد المتبادل؛ أي بناء القدرة على اتخاذ قرارات سيادية وتحقيق المصالح الوطنية الحيوية، مع الاستفادة من الفرص التي يتيحها التشابك الدولي وتقليل المخاطر المصاحبة له إلى الحد الأدنى.

وبناءً على ما تقدم، خلص البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١- جدلية العلاقة بين الاعتماد والأمن: تمثل العلاقة بين الاعتماد المتبادل والأمن القومي لدول مجلس التعاون علاقة جدلية، وليست خطية. فالآليات التي تُستخدم لتعظيم الأمن، كالشراكات الدولية والتكامل الاقتصادي، هي ذاتها التي تولّد نقاط ضعف جديدة، مما يخلق مفارقة أمنية تتطلب إدارة مستمرة للمخاطر والفرص.

٢- تحوّل طبيعة التهديد الأمني: أعادت بنية الاعتماد المتبادل تشكيل طبيعة التهديدات للأمن الخليجي، إذ أدت إلى تضخيم أثر التهديدات العابرة للحدود، مثل الارهاب، والأمن السيبراني والغذائي، وجعلت الأمن الوطني أكثر حساسية للصدمات والتقلبات في النظام الدولي، متجاوزةً بذلك الأطر الأمنية التقليدية.

٣- حتمية الاستقلالية الاستراتيجية النسبية: أن الأمن المستدام لدول المجلس لا يمكن تحقيقه عبر الاعتماد المطلق على الخارج أو عبر الانعزال. الحل يكمن في السعي نحو "استقلالية استراتيجية نسبية"، تعني بناء قدرات ذاتية (اقتصادية، عسكرية، تكنولوجية) وتعميق التكامل الإقليمي، بما يمنحها مرونة وحرية أكبر في اتخاذ القرار ضمن بنية النظام الدولي المترابط.

٤- مركزية الجغرافيا السياسية الإقليمية: الاعتماد المتبادل لم يلغِ أهمية الجغرافيا السياسية، بل زاد من تعقيدها. فأمن دول الخليج يظل رهيناً بشكل عضوي لاستقرار محيطها الإقليمي، مما يجعل الدبلوماسية الوقائية وإدارة الصراعات الإقليمية مكوناً لا غنى عنه في أي استراتيجية أمنية وطنية شاملة

١- حمد بن محمد ال رشيد، السياسة الخارجية السعودية والامن في منطقة الخليج، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر: كلية الاعلام والعلوم السياسية ، ٢٠١٢)، ص ص٨-٩.

٢- دانا علي صالح البرزنجي، عمليات التغيير في المنطقة العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٧.

3- Ali sulaiman al flaiti, "the role of the expatriate population (non_gcc citizens) in the overall population growth and structure", (paper presented at the 64 th isi world statistics congress,Ottawa, Canada, 2023), p5.

4- Ammar hameed yasein, "the security problem in the gulf cooperation council countries Studyz on internal challenges and future prospects",international journal of multidisciplinary and current research, V7, N3, (india: international journal of multidisciplinary and current research, 2019), p337.

٥- مجموعة مؤلفين، تأثير امن الخليج العربي على أمن الوطني العراقي في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، (جامعة كربلاء، مركز الدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٩)، ص٨.

6- Ashraf Mishrif and yousuf hamad albalushi, "Economic Diversification: Challenges and Opportunities in the GCC," V9, (in Gulf Research Centre Cambridge Workshop, 2015), p 3.

٧- فهد عبدالرحمن، "تحديات التعاون الأمني الخليجي ومستقبله في ضوء الاتفاقيات الأمنية الخليجية الهادفة لحماية الأمن

٨- الجماعي"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد٥٠، العدد١٩٤، (الكويت: مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، ٢٠٢٤)، ص ٣٠٦.

٩- علم الدين بانقا، مخاطر الهجمات الالكترونية(السيبرانية) وآثارها الاقتصادية: دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٩)، ص ٤٨.

١٠-عبدالرحمن غانم المعضادي، "أهمية توحيد الانظمة السيبرانية في دول الخليج خطوة لتحقيق أهداف مجلس وزراء الامن السيبراني العرب" مجلة القانونية، المجلد٢٤، العدد٣، (الرياض: كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٢٥)، ص ص ١١٠١-١١٠٢.

١١-حسن عبدالله جوهر، حامد حافظ العبدالله، "الامن الفكري والتطرف الديني في دول الخليج العربي: اشكالياته واستراتيجيات تعزيزه"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد ٤٥، العدد١٧٤، (الكويت: جامعة الكويت كلية العلوم السياسية، ٢٠١٩)، ص ص٣٨-٣٩.

١٢-خالد يعقوب يوسف العمار، "دور التعاون الأمني الخليجي في مواجهه التطرف الاجتماعي والارهاب في دول مجلس التعاون"، ج٣، العدد٦٤، (جامعة دمنهور: كلية الاداب، ٢٠٢٥)، ص ص ٢١٢-٢١٣.

١٣-محمد أحمد آل حامد، أمن الخليج وانعكاساته على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (ابو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ١٩٩٧)، ص ١٠.

١٤-فهد جبار مزيد المطيري واخرون، دور دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التهديدات الإيرانية لتعزيز أمنها المشترك في المجال البحري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٥ ،العدد ٨، (غزة: المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، يونيو ٢٠٢١)، ص ٨٧.

١٥-محمد عبد الله العلي، أمن الخليج والملف النووي الإيراني، (القاهرة: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، نيسان/ إبريل ٢٠٢٢).

١٦-فريدة أحمد، إيران ودول منطقة الخليج: علاقات بين الصراع والتعاون ١٩٩٠-٢٠٢١، (جنيف: مركز سوث٢٤ للأخبار والدراسات، ٢٠٢١)، ص ٣.

١٧-محمد ابو غزالة، تهديدات إيران الصاروخية المتزايدة لدول الجوار، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، شباط/ فبراير ٢٠٢٣، متاح على الرابط التالي: https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/thdydat-ayran-alsarwkhyt-almtzaydt-ldwl-aljwar

١٨-عبد الفتاح علي السالم الرشدان، الأمن الخليجي: مصادر التهديد واستراتيجية الحماية، (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥)، ص ٢٠.

١٩-محمد علاء سيد، " الخليج لا يواجه تهديدات افتراضية بل سبعة تحديات امنية التحديات العسكرية في منطقة الخليج: الواقع والمستقبل" مجلة اراء حول الخليج، العدد١١٥، (مركز الخليج للأبحاث، ٢٠١٧)، ص٢٥.

٢٠-شايب الدرع عائشة، التحديات الامنية في الخليج العربي في بداية القرن الواحد والعشرون وآليات مواجهتها، (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر،٢٠١٠)، ص ص١١٢-١١٣

٢١-عبدالله باعبود، رؤية دول الخليج للأمن القومي تتجاوز حدودها البرية، مركز كارينغي للسلام الدولي. متاح على الرابط التالي: https://carnegieendowment.org/research/2024/08/how-gulf-state

٢٢-حنان كركوري مباركة، "إستراتيجية العلاقة بين امريكا ودول مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الدولية (التحديات والآفاق)"، في أميرة احمد حرزلي، محمد كريم جبار الخاقاني(محرران)، أثر المتغيرات الأقليمية والدولية على مستقبل مجلس

٢٣-التعاون الخليجي، (برلين-المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والأقتصادية، ٢٠٢٠)، ص٢٠٤

٢٤-يسري العزباوي، التهدئة أو انفجار البارود: سيناريوهات مستقبل الإقليم في ظل تصاعد التهديدات اللامتماثلة، مجلة اتجاهات استراتيجية، العدد ١٥، (ابوظبي: ترينذز للبحوث والاستشارات، اذار/ مارس ٢٠٢٢) ص ١٩.

٢٥-ناصر خالد ابراهيم مكي الابراهيم(واخرون)، "إنعكاسات الارهاب على الأمن الوطني لدول مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠١-٢٠٢٢)"، مجلة كلية السياسية والاقتصاد، المجلد٢٣، العدد٢٢، (مصر:جامعة بني سويف، ٢٠٢٤)، ص١٧٦.

٢٦-دينا محمد جبر، إيناس عبد السادة علي، مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتاثيره على الامن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة، ج٣، ط١، (العراق-كربلاء: مركز الدراسات الاستراتيجية جامعة كربلاء، ٢٠١٩)، ص ٤٤٨

٢٧-محمد الطاهر عديلة، "الجدال الليبرالي الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الامن الدولي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، المجلد٢٠١٦، العدد١٥، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية الحقوق والعلوم السياسية،٣٠-حزيران/يونيو، ٢٠١٦)ص ١٥٢.

٢٨-نواف أبو شمالة، "التكامل الاقتصادي: آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي"، مجلة سلسلة دراسات تنموية، العدد٥٠، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ٢٠١٦)، ص ١٨.

٢٩-مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاتفاقية الاقتصادية بين دول مجلس التعاون، ط٢، (الرياض: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ٢٠٠٤)، ص٧.

٣٠-إيمان حنا، الصين والخليج افاق جديدة للتعاون عبر اتفاقية التجارة الحرة المرتقب إبرامها ديسمبر المقبل المفاوضات بدأت منذ ٢٠ عاما قفزة متوقعة في التبادل التجاري بين بكين والخليج والاتفاقية تشمل قطاعات تتجاوز "النفط"، (مقال)، جريدة اليوم السابع، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية(الانترنيت)، متاح على الرابط الآتيhttps://2u.pw/7Ehkz

٣١-صناديق استثمار أو ترتيبات ذات غرض خاص تملكها حكومات الدول التي تقوم بإنشاء هذه الصناديق من أجل تحقيق أهداف اقتصادية كلية، و هي تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية والأجنبية، كما تتنوع مصادر تمويل هذه الصناديق فهناك صناديق يكون مصدر إنشائها فوائض من موازين المدفوعات أو عمليات تخص العملات الأجنبية أو من إيرادات الخصخصة أو فائض من الميزانية العامة للدولة أو إيرادات ناتجة عن صادرات المواد الأولية. للمزيمن التفاصيل ينظر: مجموعة العمل الدولية، صناديق الثروة السيادية: المبادىء والممارسات المتعارف عليها، (منتدى سانتياغو، صندوق النقد الدولي، 15 كانون الأول، ٢٠٠٨).

٣٢-سعيد عبيد الكتبي، "أثر القوة الاقتصادية الصينية الناشئة على العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية ودول مجلس التعاون الخليجي: دراسة حالة مبادرة الحزام والطريق ٢٠١٣-٢٠٢٣)، حوليات اداب عين الشمس، المجلد٥١، العدد٧، (القاهرة: جامعة عين الشمس، كلية الآداب، ٢٠٢٣)، ص ٣٥٨.

33- Erhan akkas, suleyman orhun altiparmak,“the reshaping oil and arms trade between the united states and gcc:is the theory of complex interdendence sprevailing”, journal of Asian and African studies,V57,N7،(turkey:journalofAsianDaAfricanstudies,2022),P1435.

٣٤-المركز الاحصائي السنوي لدول مجلس التعاون الخليجي، العلاقات بين مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الامريكية، (تقرير)، موقع أرقام، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت)، تاريخ الزيارة: ٢٠٢٥-٧-٩، متاح على الرابط التالي: https://2u.pw/sVNN4

٣٥-سليم كاطع علي، " العلاقات الهندية مع دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والمستقبل"، مجلة قضايا سياسية، العدد ٦٩، (بغداد: جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، حزيران/ يونيو ٢٠٢٢)، ص ٢٥٢ .

٣٦-مصطفى عيد إبراهيم، متغيرات جديدة: دور التحالفات العسكرية في تعزيز أمن دول الخليجي، (مركز دع للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٢٤) نقلا عن شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت) تم الدخول على الموقع في (٢٠٢٥-٣-٢٤) متاح على الرابط الاتي:https://2u.pw/bvJD3Dvz

٣٧-وضحه ذيبان غنام المطيري، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج(٢٠٠٣-٢٠١١)، (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٢)، ص ٨١

٣٨-خالد يعقوب يوسف العمار، "دور التعاون الأمني الخليجي في مواجهه التطرف الاجتماعي والارهاب في دول مجلس التعاون"، دورية الانسانيات، العدد٦٤، الجزء٣، (مصر: جامعة دمنهور، كلية الاداب،٢٠٢٥)، ص ٢٢٠.

٣٩-خلود وليد صالح العبيدي، دور المتغير التكنلوجي في النظام الدولي بعد الحرب الباردة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٠)، ص ٤٥.

٤٠-محمد احمد لبيب احمد، هيثم محمد بهاء القاضي، مصطفى احمد كمال، "دور الاتفاقيات الدولية والإقليمية في مجال الامن السيبراني وموقف الدولة المصرية منها"، مجلة الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته، المجلد١، العدد ١، (الحوكمة والوقاية من الفساد ومكافحته، ٢٠٢٤)، ص١٣٢

٤١-الامانة العامة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تقرير حول مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (الرياض: ٢٠٢٣)، ص ص١١١-١١٢

42- Fahad said al abd al hajri(other), "Financial devel opment , information and communication
technology, and economic growth: evidence from gcc countries”, international journal of social

science, management and economics research, V2, N6, (Tunisia: University s fax faculty of economics and management of s fax, 2024), p 5

43- Sara bazoobandi, the gulf cooperation council (GCC) countries quest for economic and ,)Germany: digital cooperation with global bartnars police study, 2025(digital transformation, p p 8-9

٤٤-سليم كاطع علي، "اشكالية الامن لدى دول مجلس التعاون الخليج بعد عام٢٠٠٣"، مجلة دراسات دولية، العددان٨٦، ٨٧، (بغداد: جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ٢٠٢١)، ص١٣٨.

٤٥-عماد منصور، البراغماتية الاستراتيجية للدول الصغيرة في علاقاتها مع الدول الكبرى دراسة في السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تجاه الصين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠٢٢)، ص٧.

46- Valentina pasquail, "Gcc s balancing act amid us- china tensions", global finance magazine, (global finance magazine: Economic politics regulation, 2025), p2

٤٧-لواحظ خليل ابراهيم، الهام عطية عواد، "دور الدولة في النشاط الاقتصادي: المحددات والعقبات لدول المجلس التعاون الخليجي"، المجلة السياسية الدولية، العدد٦١، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ١-١٢-٢٠٢٤)، ص٣٣٨.

٤٨-خضير إبراهيم سليمان، السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة، (أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٥)، ص١٣.

٤٩-دعاء جمعة نعمة، دول مجلس التعاون الخليجي وإدارة الازمات الاقليمية(ازمة اليمن أنموذجا)، (رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠١٦)، ص٢٥

50- Anas Alnasaar, "security factors behind the decline in the us_ gulf states relations", open journal of political science, V14, N1, (Canadian: Canadian human rights internation Organization, P7.

51- Michael Thorpe, Sumit mitra, "Growing Economic Interdependence of China and the Gulf Cooperation Council", Chin World Economy, V16, N2, (Chinese Academy of Social Sciences, Insititute of world economic and economic, 2008), p112 .

٥٢-نقلاً عن: عميري عبد الوهاب، "جائحة كورونا ومنظومة التواصل والتعاون الدولي: ملامح القصور وإجراءات المراجعة"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، المجلد٥٨، العدد٢، (الجزائر: جامعة أحمد بوقرة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢)، ص٤٦٧.

53- Safya Awad Hamad Al Marri and Sabah Ramadan Hussein Ahmed, "ECONOMIC IMPACT OF COVID-19 ON THE GULF COOPERATION COUNCIL", international journal of novel research in marketing management and economics, V11, N1, (novelty journals, 2024), P4.

٥٤-هشام حكمت عبدالستار، محمد صالح النجار،" المتغيرات السياسية واثرها على السيادة الوطنية"، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد١٧، العدد٦٧، ج٢، (العراق: جامعة الكوفة مركز دراسات الكوفة، العلوم سياسية، ٢٠٢٢)، ص ٧٨.

55- Richard A. Clarke, Robert K. Knake, he Fifth Domain: Defending Our Country, Our Companies, and Ourselves in the Age of Cyber Threats, (New York: Penguin Press, 2019), p. 15.